استعمل هذه القوة ليلحق به قسما من سكان فلسطين الاصليين وليطرد الاخرين . واننا لا نرى من جهة ثانية كيف كان يمكن أن يتحقق بطريقة أخرى المشروع الصهيوني الموضوع بوضوح سنة ١٨٩٧ لاجل خلق دولة يهودية فوق ارض عربية . صحيح ان هذا التأصل له مزاياه النوعية ، وان المجموع اليهودي الذي كان الصهاينة يختارون منه ، كان له من جهة ثانية وبوجه خاص ما يعذره كثيرا على الاقل في ان يرى في خلق دولة يهودية علاجا للامراض التي كانت ترهقه . بقي ان هذه النتيجة قد تم الحصول عليها بفرض [التشكيل اليهودي الصهيوني] ارادته بالقوة على جماعة بشرية اخرى . وفي هذا بالذات تحديد مسيرة من الطراز الامبريالي ، حتى وان كان الامر لا يتعلق اطلاقا بقرار ماكيافيلي صادر عن كائن اسطوري يدعى امبريالية بوصفها عنصرا في خطة عالمية وضعتها هيئة اركان سرية لاجل اذلال الشعوب المحبة للحرية ، ولمص دمائها » .

ويضيف رودينسون : « كان بالامكان ايقاف التحليل عند هذا الحد ، لو ان السكان الجدد والدولة الجديدة قد قبل بهما جيرانهم » ، ويورد مثال اوستراليا التي تكونت دولتها على مثال اسرائيل ، ولكنه يسارع الى التنويه : « ولكن الامر ليس كذلك ، كما نعرف ، فيما يختص بدولة اسرائيل . فعلاوة على مسألة المسيرة الامبريالية التي ساعدت على تكوينها ، تثار مسألة النزعات الامبريالية المحتملة لدى الدولة المكونة على هذا النمط . وانه لمن الملائم تحليل الامور بجدية اكثر مما هو حال البيانات الاخلاقية والدعائية او التمثلات الاسطورية المزدهرة التي تقدم تفسيرات بسيطة لافهام بسيطة » .

وينتقل رودينسون الى تحليل الامبريالية الاقتصادية والامبريالية السياسية بالنسبة الى اسرائيل ، متمسكا بمنهجه السابق الذكر . يقول : « على الصعيد الاقتصادي ، تتمتع دولة اسرائيل بتفوق ملحوظ على جيرانها . فكتلة الرساميل المستثمرة فيها ، والعدد المتزايد للمنتجين او المنظمين من ذوي الكفاءات الاكثر تقدما في العصر الصناعي ، تؤمن تفوقها على نحو حاسم في هذا المضمار . وكما سبق لنا القول آنفا ، فان هذا يؤمن لها امكانات توسع اقتصادي على حساب الاقتصاديات المجاورة والاقل نموا منها ، وبذلك تؤمن امكانات الحد من استقلال جيرانها في التقرير الاقتصادي .

ولقد سبق لامكانات التوسع الاقتصادي هذه ان تحققت ، بأحجام ضئيلة جدا ، في نطاق فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، لمصلحة المؤسسة اليهودية (اليشوف) في فلسطين التي كان بمستطاعها ان تبيع بسهولة منتوجاتها في لبنان وسورية وضفة الاردن الغربية الخ . ولقد توقف ذلك او كاد ، بعد انشاء دولة اسرائيل وقطع العلاقات بين هذه الدولة والبلدان المجاورة . الا ان هذا التوسع استمر على نحو شبه سري بواسطة التجار العرب المستفيدين في البلدان المجاورة ، وتطور بوجه خاص بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بفضل الاجراءات التي تسهل مرور السلع على الحدود الجديدة التي توصلت اليها دولة اسرائيل . واذا قام السلام بين اسرائيل وجيرانها ، فمن الممكن بكل تأكيد أن يتطور هذا التوسع الاقتصادي بسهولة اعظم . والدول العربية يفترض فيها ، لكي تدافع عن نفسها ، ان تتخذ اجراءات حماية هامة ، خاصة وان نمو الدول العربية الى نفس مستوى دولة اسرائيل ، هو الذي من شأنه ان يضمنها ضمانا نهائيا في مواجهة امكانات السيطرة الاقتصادية هذه . ومن المؤكد ، من جهة ثانية ، ان كل اجراء حماية قد يصطدم بمقاومة ربما تكون بالغة الفعالية من جانب القوى الضاغطة التجارية داخل الدول العربية » .

ويدافع رودينسون عن فصل موضوعة الامبريالية الاقتصادية عن موضوعة الامبريالية السياسية ، اذ يقول : « خلافا لما تقول به الماركسية الدارجة عموما ، ولما يقول به القوميون غير الماركسيين الذين لهم مصلحة ايديولوجية في ذلك ، فان امكانات التوسع الاقتصادي لا تؤدي بالضرورة الى توسع سياسي . فمن زاوية اقتصادية تماما ، قد يكون بمستطاع اسرائيل ان تعيش وان تزدهر جيدا دون ان تتوسع في الاراضي ، كما هو حال النرويج او سويسرا . ان توسع اسرائيل في الاراضي لم يكن سببه العوامل الاقتصادية وانما العوامل السياسية » . ويتابع رودينسون تعليله المنحرف ، بفصل العوامل الاقتصادية عن العوامل السياسية ، وهو يدرك تماما انها عوامل مترابطة جدليا ، لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها بعضا ، وهو لا يجهل على الاقل بأن بنية الاقتصاد الاسرائيلي هي بنية عسكرية متطورة . ولكنه مع ذلك يواصل تفسيره — الخاطىء من حيث المنهج اصلا والذي أسماه بمنهج الماركسية المستقلة — يقول : « لقد وجدت المشاريع التوسعية فقط في بعض القطاعات